

دور المرأة الليبية في تنمية المجتمع الليبي

آمنة حسين مسعود الأزرق

قسم علم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية بالعواتة - جامعة الزيتونة

amna.azr71@gmail.com

تاريخ الاستلام 2023/08/14

المقدمة :

نظراً لأهمية التنمية وسعي كافة المجتمعات الإنسانية لتحقيقها، باعتبارها العمل الحديث على زيادة الإنتاج تعزيزاً للدخل، ورفعاً لمستوى المعيشة وتحريراً للاقتصاد الوطني من التبعية، وللتنمية أبعاد تتمثل في محاربة الفقر والمرض والجهل من أجل اللحاق بركب التقدم والحضارة عن طريق التصنيع واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين الأحوال الصحية وسد حاجات البلد من الاختصاصيين في مختلف المجالات (البعليكي، 1981: 184). هذا وقد عرف الاقتصاديون التنمية بأنها عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي وفي واقع الأمر أن مفهوم التنمية أوسع من زيادة الدخل القومي. وقد فرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية حيث اعتبروا أن زيادة الدخل القومي دون حدوث تغيرات بنائية يعتبر نمواً، بينما إذا صاحب هذه الزيادة تغيراً في الهيكلية الاقتصادية فإن العملية تكون تنمية (حسين، 1995: 120). كما تعد التنمية عملية تغير اجتماعي كلي يهدف إلى الانتقال من وضع يعتبر متردياً ولا يوفي بمتطلبات كل أفراد المجتمع إلى وضع آخر يعتبر أفضل وأحسن فهي مشروع ذو أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية (حليم، 1988: 8). ومن هنا فإن تناول ظاهرة التنمية لا يتم بمعزل عن مشاركة المرأة فيها

باعتبارها العنصر المكمل لها إلا أن المرأة في الوقت ذاته محكومة بعدد من القيود والتحديات التي حاولت ومازالت تقيد حركة المرأة وتبقيها بمعزل عن تطوير ذاتها ومجتمعها، وهنا فإن كفاح المرأة يجب أن يذهب في خلق مجال لها داخل المجتمع أولاً من خلال الاعتراف بها وبقدراتها ومهاراتها. لقد حظيت المرأة وعلى مر العصور باهتمام ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها، حيث أكسبت الشريعة الإسلامية أن للمرأة دوراً متميزاً في الحياة العامة وأقرت مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات ووفرت لها حق المشاركة السياسية المستقلة عندما أمر الله عز وجل رسوله الكريم محمد(ص) أن يأخذ البيعة من النساء استقلالاً وأعطتها الحق في التعليم والتملك (العلوني، 2006: 6).

لعبت المرأة في العالم على مر العصور أدواراً متعددة، منها ما احتل الصدارة باعتبارها كياناً متفاعلاً مع برامج التنمية البشرية وأن دورها في المجتمع كدور الرجل وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع، فالدور الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية البشرية ومشاركتها فيها هي محصلة لجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأية معالجة جادة لهذه المشاركة لا تتطلب مجرد الرجوع إلى الجانب التنظيري فحسب بل تتطلب إماماً حقيقياً بجملة العوامل والظروف التي يمكن أن تسهم في تحقيق المرأة لذلك الدور في محاولة للانتقال من واقع التنظير والتجريد إلى حيز التنفيذ والتطبيق (العلوني، 2006: 6). هذا وقد تزايدت الدعوات إلى الاهتمام بالمرأة كونها ركناً أساسياً من أركان التنمية، وذلك من خلال تنميتها والاهتمام بها، باعتبارها قادرة على الحفاظ على أسررتها وإدارتها بالشكل الذي يضعها في الموقع الفاعل في تنمية المجتمع، ويجعلها قادرة على أن تكون ركناً أساسياً في هذه التنمية (حسين، 2000: 189). أن ظاهرة خروج المرأة للعمل

لم يظهر عشوائياً بل خضعت إلى عوامل عديدة ومتداخلة دفعت المرأة إلى المساهمة في تنمية مجتمعها كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، كما أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات دوراً لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصراً فعالاً ومهماً وقوة من قوى الإنتاج.

لقد أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مر بها المجتمع الليبي على الوضعية الاجتماعية للمرأة الليبية، حيث تغيرت وجهة نظر المجتمع والزوج اتجاهها، إذ أصبحت المرأة تمارس أدواراً إضافية عن الدور الموجه لها سابقاً، حيث عرفت نشاطات أخرى خارج البيت جعلت منها عضواً مهماً في الحياة العامة والخاصة، أي داخل المجتمع والأسرة، جعلها تستقل اقتصادياً عن الرجل، وتحرر من سيطرته وهيمنته.

مشكلة الدراسة:-

لقد لاقى موضوع المرأة اهتماماً واسعاً من الباحثين والإداريين ومن الإدارات والمجتمع بشكل عام، لما تسهم به المرأة من دور مهم في عملية التنمية وتطوير المجتمعات وكعنصر بشري أساسي في المجتمع، باعتبار المرأة أنساناً له حقوق وعليه واجبات، وباعتبارها تمثل نصف القوى البشرية، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بالدور الذي تقوم به في مسيرة نمو وتطور المجتمعات. وتعد المرأة عنصر مهماً من عناصر المجتمع وتلعب دوراً أساسياً في بنائه وتقدمه، حيث يقع على عاتقها جزء كبير من نشاطاته المختلفة، والمرأة هي عماد المجتمع، ومنذ قديم الزمان كانت المرأة ولا تزال تعمل مع الرجل جنباً إلى جنب وتشاركه في معظم نشاطاته المختلفة، إلا أن المتغيرات الاجتماعية في الزمن الحالي أدت إلى خروج الأم إلى العمل يومياً، ومما لاشك فيه أن إسهام المرأة في العمل يفتح أمامها دوراً

جديداً بجانب الدور الأساسي لها كأم (صايمة، 199 : 20). أن المرأة العاملة في المجتمعات العربية تعاني من صراعات عديدة منها ازدواجية الدور، فهي تمارس العمل الوظيفي لمساعدة الزوج والأبناء على الحياة والمشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية للنهوض بوطنها ومجتمعها، ويتمثل الدور الآخر في ممارسة دورها كربة منزل والقيام برعاية الأبناء وأداء ما عليها من حقوق وواجبات تجاه الأسرة، فهي تعاني من ظروف العمل المجهدة جسدياً ونفسياً وذلك بسبب قلقها الدائم على أبنائها، وهي خارج المنزل وتمثل هذه المعاناة إسهاماً في بناء الأسرة. ومع التحولات السريعة الحاصلة في المجتمع بسبب زيادة الاستهلاك والنفقات بحيث لم يعد دخل الفرد الواحد في الأسرة كافياً لتغطية الاحتياجات والمقومات الأساسية للأسرة مما دفعها للخروج للعمل (فودة 1985 : 20).

فعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمع العربي الليبي والتي كان لها الأثر في إحداث العديد من التغيرات الواضحة على أوضاع المرأة الليبية وخاصة في ظل ما حصلت عليه المرأة من حقوق متساوية مع الرجل في المشاركة السياسية والحرية والديمقراطية، والتعليم وفرص العمل إلا إن هذه التغيرات ما زالت على مستوى الفكر، أما على صعيد الواقع لم يصاحبها نفس التغيير على مستوى ثقافة المجتمع وعاداته ، كما إنها لم تأثر كثيراً على مكانة الرجل في الأسرة وما زالت ثقافة وعادات المجتمع تركز ثقافة الرجل وتتغاضي عن خضوع المرأة.

أن إشراك المرأة الليبية في التنمية يضعها في موقع القوة بحيث تصبح شريكاً للرجل في المسؤوليات والواجبات وتعكس مدى تقدم مجتمعها ونهضته في المجالات المختلفة. ولكي تأخذ المرأة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في مراحلها بدءاً من التخطيط إلى التسويق،

لذلك يجب إعدادها لتقوم بأدوارها المختلفة الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على أكمل وجه.

أهمية الدراسة:-

بناء المجتمع المعرفي واقتصادياته التي تسعى خطط التنمية له لن يتحقق إلا بوعي المرأة وبدورها في التنمية ومعرفتها للتحديات التي تواجهها في ذلك بوصفها بؤرة اهتمام ببرامج التنمية هذا من الجانب النظري، أما الأهمية الملموسة للدراسة فتأتي من الجانب التطبيقي منها والذي يستطلع رأي المرأة الفعلي في دورها التنموي من خلال مجموعة من الموظفين بوصفهم جزء من القوى العاملة الفاعلة.

أهداف الدراسة:-

- التعرف على دور المرأة ومدى مساهمتها في عملية التنمية في المجتمع الليبي.
- التعرف على الصعوبات والعقبات التي تعوق المرأة وتحد من مشاركتها في التنمية في المجتمع الليبي.
- تهدف الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد أصحاب القرار في تذليل العقبات أمام مساهمة المرأة في التنمية في المجتمع الليبي.

تساؤلات الدراسة:-

التساؤل الرئيسي :

هل للمرأة دور في عملية التنمية في المجتمع الليبي؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية هي:

1- ما مدى مساهمة المرأة في المجتمع الليبي؟

2- ما العقبات التي تعوق المرأة عن قيام بدورها في عملية التنمية في المجتمع الليبي؟

3- كيف يمكن دعم المرأة في عملية التنمية في المجتمع الليبي؟

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:-

تعريف الدور:- هو الجانب السلوكي للمكانة التي يشغلها الفرد في المجتمع، ويتسم الدور بالدينامية والتعدد، كما يشمل الدور مجموعة التوقعات المتعلقة بشأن شخصي في مكانة معينة (تبول، 1988: 183).

تعريف المرأة:- هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل ولها حقوق وواجبات متساوية للرجل في جميع مجالات الحياة (أبو مصلح، 2006: 7).

تعريف التنمية:- هي عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية (الطيب، 2001: 14).

ويعرف المجتمع بأنه " مجموع متفاعل من الرجال والنساء والأطفال يقيمون على أرض محددة ويتعاونون وظيفياً على البقاء وحفظ النوع (سعد، 1998: 20).

الإطار النظري للدراسة:-

الدراسات السابقة:-

1- دراسة عائشة الصغير شلفوم 2004- 2005 بعنوان (علاقة التعليم العالي بتنمية الموارد البشرية).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الكفاءة الخارجية للتعليم العالي، والكشف عن جوانب القوة والضعف في نظام التعليم العالي بليبيا، واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي عن طريق عينة من المعلمين والمعلمات في المدارس والثانويات التخصصية والمعاهد المتوسطة بمؤتمر الزاوية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كشفت الدراسة عن عدم وجود أي سياسة تربط بين احتياجات المجتمع للتخصصات وبين توزيع الطلاب وتوجيههم للتعليم العالي.
- تتمثل جوانب القوة في التعليم العالي في أنه يوفر للطلاب فرص للتأهيل بمؤسساته ، في حين تمثل جوانب الضعف في أن القوى العاملة التي يقدمها التعليم العالي لا تمثل الاحتياجات الفعلية لبعض مؤسسات المجتمع.

2- دراسة ناصر ثابت 1983 بعنوان (إثر اشتغال المرأة المتعلمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر عمل المرأة المتعلمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى ارتباط تعليم المرأة ودورها في عملية النمو الاقتصادي، ومعرفة مظاهر التغير الاجتماعي المصاحب لعمل المرأة، وتكونت العينة من (334) امرأة عاملة متزوجة، وجمعت البيانات عن طريق المقابلة الشخصية.

نتائج الدراسة:-

- يؤدي خروج المرأة المتعلمة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- يؤدي اشتغال المرأة إلى تغيرات عديدة منها ممارسة السلطة في الأسرة واتخاذ القرار في رعاية الأبناء.

- كلما ازدادت نسبة تعليم المرأة كلما ارتفعت مكانتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تحررها من القيود القديمة (ثابت، 1983 : 40).

النظريات المفسرة للدراسة:-

نظرية الدور:-

الدور الاجتماعي تتابع نمطي لأفعال متعلمة، يقوم بها فرد من الأفراد في موقف تفاعلي. أي نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مركزاً اجتماعياً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية أخرى.

ويعرف (Theod son) الدور بأنه: نموذج للسلوك مبني على حقوق وواجبات معينة، ويرتبط بمركز معين داخل نطاق جماعة أو موقف اجتماعي، ويتحدد هذا الدور بمجموعة التوقعات من الآخرين ومن جانب الشخص نفسه (52: 1969, Thomas).

ويرتبط المركز الاجتماعي بدور أو أدوار معينة يقوم بها الفرد الذي يحتل هذا المركز، ويحدد الدور الاجتماعي لمركز ما، الحقوق والواجبات التي ترتبط بهذا المركز، ويساعد على تنظيم توقعات الأفراد الآخرين من الشخص الذي يحتل هذا المركز. ويرى بارسونز أن الدور هو أفعال الشخص في إثناء علاقاته مع الأشخاص الآخرين ضمن النظام الاجتماعي، وأن تقسيم العمل في النظام الاجتماعي يؤدي إلى تعدد الأدوار وتباينها، وتكون كل مجموعة من هذه الأدوار المتخصصة المترابطة نظاماً معيناً في البناء الاجتماعي، وتكون هذه الأدوار مرتبطة وظيفياً وذات

أهداف مشتركة. فكل مركز يشغله الإنسان تحيطه الحياة الاجتماعية المنظمة بمجموعة من التوقعات التي تكون بمثابة المؤشرات التي توجه سلوك الفرد إلى المسالك المتفق عليها اجتماعياً، وبذلك تسير العلاقات بين أفراد المجتمع ومن المتوقع حدوث العديد من المشكلات في حالة عدم الاتفاق على هذه التوقعات. فالمرأة في الأسرة يتوقع منه أداء واجبات معينة وعند ذهابها إلى العمل، تقوم بدور مزدوج، دور الأم في الأسرة ودور الموظفة في العمل وهي مطالبة بالتوفيق بين الدورين وتحقيق قدر من النجاح، فإذا انحرفت عن أداء دورها بدرجة ملحوظة عن مستوى السلوك المتوقع، تعرضت للنقد من المجتمع وأصبحت إمرة متكاسلة وبالتالي تلقى استياء من الأسرة والمجتمع. أن التباين بين الأدوار شرط لوجود نظم الأدوار وتوافقها في نظام واحد معقد التكوين، وقيام الفرد بعدة أدوار متباينة ومتخصصة، دليل على ارتباط الفرد بعلاقات اجتماعية متباينة داخل نظم متعددة، وهذا راجع إلى تنشئة الفرد على أداء الدور المطلوب في المواقف المختلفة. كما يساعد الفرد نفسه على تحديد توقعاته من الأفراد الذين يتعاملون معه بحكم مركزه. فالمركز هو " المكان الذي يشغله فرد معين في وقت معين في جهاز ما، أو هو الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع بحكم سنه أو جنسه أو ميلاده أو حالته العائلية أو وظيفته أو تحصيله.

وتحاول نظرية الدور تفهم السلوك الإنساني، باعتباره يشمل عناصر حضارية واجتماعية وشخصية، ولهذا فإن العناصر الإدراكية الرئيسية للنظرية هي :- الدور ويمثل وحدة الثقافة، الوضع ويمثل وحدة الاجتماع، والذات تمثل وحدة الشخصية. والأفعال السلوكية المصاحبة لمراكز اجتماعية، تتخذ نمط الأدوار الاجتماعية ليتعلمها الفرد ويكتسبها بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية، ويتم ذلك أما بواسطة التعليم القسدي أو التعلم العرضي. وأي مجموعة من الأنماط السلوكية المتوقعة بالنسبة لدور معين في أغلب الأحيان هي مزيج من التوقعات المكتسبة

عن طريق التعليم القصدي والتعليم العرضي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية (أبو جادو، 2002 : 52).

النظرية البنائية الوظيفية:-

وترتكز البنائية الوظيفية على فكرة أن المجتمع نظام كلي، أي انه كل يتكون من أجزاء تعتمد على بعضها البعض، وهذا الكل النظامي يأتي قبل الأجزاء، أي انه لا يمكن فهم أي جزء من أجزائه إلا بالإشارة إلى نظام المجتمع ككل، وان فهم الجزء يتم بالنظر إلى إن الجزء يقوم بوظيفة من اجل المحافظة على الكل وتوازنه. وبذلك تكون العلاقة بين الجزء والكل علاقة وظيفية، وان الاعتماد المتبادل بين الأجزاء في حد ذاته هو اعتماد وظيفي، أي أن الأجزاء تعزز بعضها البعض، وتتطابق مع بعضها من اجل المحافظة على الكل (الأحمر، 2004 : 40- 41). وإذا حدث أي خلل أو صراع في نظام اجتماعي معين فان ذلك سيؤدي بالضرورة إلى حدوث خلل في بقية الأنظمة الاجتماعية الأخرى، وذلك راجع إلى ترابط وتكامل النظم، الناتج عن ارتباط البناء بالوظيفة (الطرشاني، 2010: 94).

وتركز النظرية البنائية الوظيفية في دراستها للأسرة على الأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري في ارتباطها مع بعضها البعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي مع اهتمامها بكل جزء وعنصر فيها باعتباره مؤدياً لوظيفة معينة في النسق الكلي. كذلك الاهتمام بالعمليات الداخلية فيها وبالعلاقات التي تربطها بالأنساق الخارجية (درواش، 2011 : 103).

ويؤكد بارسونز على أن الأسرة لا يمكن أن تشكل نسقاً مغلقاً قائماً بذاته، لأن الأنساق الاجتماعية الأخرى ذات تأثير مباشر على النسق الأسري، ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضة للتعديل والتغير المستمر تبعاً للتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق كنتاج سببي

للترباط الموجود بين التغيرات الأسرية من جهة وبين التغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى (36-32 : Morgan ، 1975).

وينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة باعتبارها احد مكونات النسق الاجتماعي تتكون من أشخاص لهم ادوار ومكانات يؤدونها من خلالها وظائفهم من اجل النسق الأسري ومن اجل النسق الاجتماعي الشامل، ويهتم هؤلاء الأشخاص بالحفاظ على بناء النسق الأسري الذي يشمل على توقعات الأعضاء الآخرين، ويتفاعل عضو الأسرة مع الأعضاء الآخرين، كما تتفاعل الأنساق الداخلية الفرعية للأسرة مع نسق الأسرة ككل، وتتفاعل الأسرة مع الهيئات الخارجية والأنساق الأخرى في المجتمع أي النسق الاجتماعي الشامل (الضبع، 2008 : 109). وتهتم هذه النظرية بدراسة اثر وظائف الأسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي، وتهدف إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري وبقية انساق المجتمع الأخرى، وتركز على دراسة الترابط المنطقي بين الأدوار الاجتماعية الأساسية التي تتكون منها الأسرة ومنها دور الأب والأم والابن والابنة واثر هذه الأدوار على تطور الأسرة والجماعة والمجتمع الكبير (القصير، 1999 : 34). ويرى تالكوت بارسونز أن التوازن هو بمثابة الطبيعة الأساسية للأسرة والاستقرار في بنية الأسرة هو مهمة رئيسية للزوج والزوجة، وينظر للزوج على أنه حجر الأساس في النسق القرابي للأسرة، كما ينظر للأسرة على أنها نسق اجتماعي مترابط ومتضامن بسبب التفاعل الاجتماعي، فهو يهدف إلى دراسة السلوك الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الأسري (الطرشاني، 2010 : 94). كما أن معالجة الأدوار بين الجنسين تشكل صورة ثانية من ملامح اتجاهه الوظيفي في دراسة الأسرة، فقد رأى "بارسونز" أن الرجل يختص بالأدوار الوسيطة وهي التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي، أما المرأة تختص بالأدوار المعبرة ويرجع ذلك التحديد إلى العامل البيولوجي لأن عملية الإنجاب والرضاعة

هي عمليات خاصة ولصيقة بالمرأة كما أن هذه الأدوار تجعل المرأة مسئولة عن تحقيق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة والعناية بالأطفال وتوفير النواحي العاطفية لزوجها (1964 : Parones، 192). فالتغيرات التي حدثت في المجتمع نتيجة التقدم والتطور التكنولوجي، غيرت من بعض أدوار الأسرة، وزادت من المشاكل التي تعاني منها، فضعف القدرة الشرائية، وغلاء المعيشة، وازدياد البطالة، كلها عوامل ساهمت في زيادة مشاكل الأسرة. فالعوامل المحيطة بالأسرة ، تجعل رب الأسرة غير قادر على توفير احتياجات أبنائه من أدوات مدرسية وكتب خارجية ودروس خصوصية، بالإضافة إلى الأوضاع النفسية التي تعيشها هذه الأسر بسبب قلقها على مستقبل أبنائها، مما يدفع الأم إلى الخروج للعمل للمساهمة في نفقات الأسرة وإثبات وجودها وقدرتها على المساهمة في تنمية مجتمعتها.

مفهوم التنمية :

مصطلح التنمية يشير إلى عملية التغير الاجتماعي المقصود الذي يجرى وفق رؤية علمية، وهذه العملية تستهدف إحداث نظم جديدة أو خلق فعاليات اجتماعية جديدة محل أخرى موجودة أو إعادة تنشيط الفعاليات الموجودة، بما يتلاءم والأهداف المطلوبة وتهيئة الظروف الملائمة لهذا التغير الاجتماعي، بحيث يصل هذا التغير إلى عمق القيم والأفكار الثقافية التي تسود المجتمع، وخلق الطموحات والتطلعات والاهتمامات والقيم المثالية ، بمعنى آخر إحداث تغير جوهري في العناصر المادية والمعنوية لتحقيق التقدم والرفاهية، وذلك من خلال خلق القدرات الدافعة لهذا التقدم واستثارة روح التغيير نحو الأفضل لدى الأفراد ، وتهيئة المحيط المناسب لأن يكونوا فاعلين إيجابيين،

وتوحيد جهود الأفراد والدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكامل في إطار الأمة (السماطوطي، 1981 : 112).

فالتنمية تعنى عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة توجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي الكلى في البلد، وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج فضلا عن تضمينها تغييرات كبيرة في التركيب المؤسسي والاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني (النجفى، القريشى، 1988 : 29). فالتنمية مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول والانتقال من مرحلة أقل إنسانية إلى مرحلة أكثر إنسانية غايتها رفع مستوى الإنسان وحفظ قيمته وإعلاء شأنه (عطية، 2000 : 52) .¹

فالتنمية وسيلة أو أداة تهدف إلى إزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإعادة توزيع الدخل، كما أنها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة توجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي الكلى في البلد، وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج (شوقي، 1989 : 21). فتنمية المجتمع المحلى تهدف إلى توحيد جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة، وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي (عطيه، 200 : 55).

مكونات التنمية:-

1- **الإنصاف:** يعني الإنصاف في توزيع الثروة أو الدخل، وأن لكل فرد الحق في الحصول على فرص التعليم، وأن يحيا حياة صحية ، وأن يتاح أمام الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية

والاستفادة من ثمارها وهو ما يكفل عدالة التوزيع، وكذلك إزالة العوائق الاجتماعية والتشريعية والمؤسسية التي تحد من وصول النساء مواقع القرار.

2- الإنتاجية: من الشروط الضرورية لأية تنمية حقيقية هي زيادة الإنتاج وتحسينه مع التركيز على نوعيته، وعلى استفادة جميع فئات المجتمع من عائداته بالعدالة.

3- الاستمرارية: تعني إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي والأجيال القادمة، وكذلك تصحيح الاختلالات الحالية في توزيع الثروة والإنتاج على نحو أكثر عدالة، وتمكين الناس من تطوير قدراتهم الذاتية والمشاركة عملياً (برنامج الأمم المتحدة، 1998 : 55).

4- التمكين أو المشاركة: هو باستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وأن يكونوا فاعلين نشيطين في التنمية الخاصة بهم.

دور المرأة الليبية في التنمية :-

اقترن خروج المرأة بمفهومه الحديث بظهور الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وما صاحب ذلك من تغيير في القيم الثقافية والاجتماعية في أوروبا، ونتيجة لهذه الثورة، وفي المنطقة العربية فقد كان خروج المرأة للعمل مرتبط بحاجة المجتمع إلى الأيدي العاملة، ومع ازدياد نسبة التعليم بالنسبة للمرأة وحصولها على بعض الحقوق والامتيازات فقد أصبحت المرأة تطالب ببعض حقوقها والتي منها مساواتها مع الرجل. ففي أوروبا فرضت طبيعة الظروف الاقتصادية على المرأة الأوروبية المشاركة في الإنتاج لانشغال الرجال بالحروب منها الحرب العالمية الأولى كما حدث في ألمانيا وفرنسا. كما كان للسلوك الاستهلاكي أثره في الحياة، فقد أدى التطور الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي إلى تعدد حاجات الناس وزيادة مطالبهم مما أثر في ضرورة تلبية وإشباع هذه

الحاجات عن طريق زيادة دخل الأسرة وإسهام المرأة في العمل (عزام، 1999: 20).

وقد ترتب على خروج المرأة للعمل أثراً بارزاً على محيطها تمثلت في أثرها على جماعة العمل من جهة، وعلى الأسرة من جهة أخرى، حيث أظهرت الدراسات المختلفة أن جماعة العمل قد حققت للمرأة الإحساس بالكيان الاجتماعي والقدرة على تحمل المسؤولية، وأدى هذا التفاعل إلى ارتفاع مستوى العلاقات الإنسانية في محيط العمل، وإلى زيادة حماسة الرجل لعمل المرأة (أبو شيخة، 1990: 30). أن إسهام المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير لأوضاعها الاجتماعية وتحسيناً لقدرتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو مؤشر إيجابي على مدى إسهامها في عملية الإنتاج بما يحقق مكانتها ويلبي حاجاتها الاقتصادية والنفسية. كما أن خروج المرأة للعمل أثر في العلاقة بين الزوجين تأثيراً إيجابياً، حيث أصبحت العلاقة بينهم تقوم على أساس التفاهم والانسجام والتعاون بين الطرفين لبناء أسرة جديدة، فالعلاقة الزوجية السائدة سابقاً كانت مبنية على أساس أن الزوج هو صاحب السلطة العليا في الأسرة بسبب هيمنته الاقتصادية، ولكن بخروج المرأة إلى ميدان العمل واستقلالها اقتصادياً تغيرت نظرة الزوج لزوجته العاملة، وأصبح يكن لها الاحترام والتقدير وأصبحت السلطة داخل الأسرة أكثر ديمقراطية، وأصبح دور المرأة موازياً لدور الرجل في الأسرة داخل المجتمع الليبي، وأصبحت العلاقات الاجتماعية ليست تسلطية، فعمل المرأة واستقلالها المادي عن الرجل لم يضعف العلاقات بينهما (الخولي، 1974: 14). أن المرأة العاملة في المجتمع الليبي تعاني من صراعات عديدة منها ازدواجية الدور، فهي تمارس العمل الوظيفي لمساعدة الزوج والأبناء على الحياة والمشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية للنهوض بوطنها، ويتمثل الدور الآخر في ممارسة دورها كربة منزل والقيام برعاية الأبناء وأداء ما عليها من حقوق وواجبات تجاه الأسرة،

فهي تعاني من ظروف العمل المجهدة جسدياً ونفسياً وذلك بسبب قلقها الدائم على أبنائها وهي خارج المنزل (الكردى، 1979: 4-5). ومع التحولات السريعة الحاصلة في المجتمع وزيادة الاستهلاك والنفقات بحيث لم يعد دخل الفرد الواحد كافياً لتغطية الاحتياجات، الأمر الذي أدى إلى خروج المرأة للعمل لتشارك الرجل مسؤولية المعيشة الكريمة للأسرة، حيث أن نسبة إقبال المرأة على العمل في تزايد مستمر. أن إسهام المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير لأوضاعها الاجتماعية وتحسيناً لقدرتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو مؤشر إيجابي على مدى إسهامها في عملية الإنتاج، وتحقيق ذاتها وتوفير احتياجاتها الاقتصادية والنفسية.

أن عملية التغير جعلت المرأة تكتسب أدواراً اجتماعية إضافية، نتيجة لانتشار التعليم الذي يعتبر عنصراً مهماً في تأسيس الصورة الايجابية للمرأة نفسها، على الرغم من أن هناك بعض الآراء التي تقف أمام تعليم المرأة ومن هذه الآراء، ما يذهب إلى أن تعليم المرأة يجب أن ينحصر في معرفتها لشؤون منزلها وتربية أولادها، وقد كان للحركات الإصلاحية دور مهم في تنشيط الفكر الديني والاجتماعي والمساهمة في تطوير الفرد، وقد حظيت المرأة في هذا النشاط الإصلاحي والتطوري باهتمام بالغ سواء في مجال المناقشات الفكرية والأدبية، أو في ممارسة الحياة العامة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، وذلك لدورها المهم في الأسرة والمجتمع (شلق 1992: 272).

إن تطور مكانة المرأة مرهون بخروجها للعمل وحصولها على أجره خاصة بها واكتسابها وعياً أكثر بذاتها، فعمل المرأة يهيئ لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات، ويساهم في إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية لكلا الزوجين، حيث أصبح الزوج يشارك زوجته في الأعمال المنزلية، بالإضافة إلى

مساعدة الزوجة له في الأعمال خارج المنزل كعملية الشراء، والإنفاق.... الخ (زرارة 2014: 121 - 122).

أن المرأة الليبية لم تعد كما كانت في السابق تتبع زوجها، فقد أصبحت أكثر استقلالية وتعتمد على نفسها، وتمكنت من الحصول على كافة حقوقها المشروعة، وتساوت بالرجل، ووقفت معه على قدم المساواة في كافة الحقوق والواجبات، إذ فتحت أمامها أبواب المدارس والجامعات والمعاهد العليا، وأتيحت لها فرص التعليم والعمل، فأصبحت بذلك قوة تسند الرجل، وطاقة خلاقة تخدم الوطن. فبعد أن كانت نسبة الأمية للإناث الليبيات 88 % عام 1964م، انخفضت هذه النسبة إلى 60 % في عام 1980 م، ثم وصلت إلى 54 % عام 1992 م، وكذلك ارتفعت نسبة من حصلن على شهادة التعليم الثانوي وما يعادله، أو على مؤهل عال من النساء، بشكل كبير (الزقوزي 1992: 23). ولقد ازداد إسهام المرأة في القوة العاملة من 6,2 % في عام 1970 إلى 7,4 % في عام 1989، ثم وصلت إلى 18,2 % في عام 1992 م. وبعد تخرج النساء الليبيات من الجامعات ومعاهد التدريب، وتعلمهن الكثير من المهن والحرف، أصبحن يشتغلن في المعامل والمصانع إلى جانب اشتغالهن في التعليم والوظائف الإدارية المختلفة، مما رفع من قيمة المرأة الليبية، ودعم مركزها وكان لها الأثر الكبير على الأسرة. أما بالنسبة للتعليم الجامعي في ليبيا فوصل عدد الطلاب به حوالي (160717) للعام 2007-2008 منهم حوالي (101537) إناث، أما بالنسبة لعدد طلاب التعليم العالي لعام 2005-2006 فبلغ حوالي (113614) للعلوم التطبيقية وكان عدد الإناث منهم حوالي (64532)، أما بالنسبة للعلوم الإنسانية فبلغ حوالي (2165134) وعدد الإناث منهم (151520) (أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2005 - 2006 : 20). أما عدد الطلاب الملتحقين

بالمعاهد العليا في عام 2004-2005 فبلغ حوالي (8063) وبلغ عدد الطلاب والمتدربين تدريباً عالياً مهنيّاً في عام 2005-2006 حوالي (41661) (إدارة شؤون التعليم الجامعي، 2004: 27). كما ازداد معدل توقع الحياة بالنسبة للإناث العمر المتوقع لهن في سنة 2005 (76.3) وللرجال (71.1)، وارتفع أيضاً معدل محو الأمية لذي البالغين ممن تزيد أعمارهم عن (15) عاماً لسنة 2005 بالنسبة للإناث حوالي (74.8) وللرجال (92.8) (برنامج الأمم المتحدة، 2009: 259).

وبمشاركة المرأة الليبية في التعليم وفي مختلف مجالات العمل ارتفع متوسط سن الإناث الليبيات عند الزواج من (17 سنة) في عام 1964 م ليصل إلى (18 سنة) في عام 1973 م، ثم إلى (19 سنة) في عام 1983 م، وقدر بحوالي (20 سنة) في عام 1990 م (زكريا 1989: 35). وقد ترتب على ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، ومشاركتها في العمل بمختلف الهيئات والمؤسسات والنقابات، وانخراطها في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نشوء اتجاهات جديدة بالنسبة للمرأة الليبية في قضية الاختيار للزواج، وانخفاض تسلط الوالدين وتدخلهم المباشر في هذا المجال. وأصبح رأيها مسموعاً في كل شئون الأسرة بعد خروجها للعمل ومساهمتها في الإنفاق على الأسرة.

وبمشاركة المرأة الليبية للرجل في العمل والكسب والإنفاق على الأسرة، خففت العبء على الرجل، وساد الأسرة نوع من الاستقرار الاقتصادي، والرخاء المادي، والسعة في العيش، كما ساد بين أفرادها الود والتعاون، وقد لجأت الأسرة بفضل وعيها وبفضل تعلم المرأة إلى الاهتمام بالعلم والدراسة، والحرص على تعليم أبنائها، لتضمن لهم عيشاً أفضل، ودخلاً مادياً أكبر يعينهم على

مواجهة أعباء الحياة، ويمكنهم من الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة. كما لجأت أيضاً إلى المحافظة على صغر حجم الأسرة باستخدام وسائل متنوعة ومشروعة، وذلك لإدراكها أن قلة عدد الأبناء من شأنه أن يهيئ لهم حياة أفضل، ومستوى معيشي أرقى، وتعليماً أرفع، ورعاية صحية أضمن، بعكس ما إذا كانت الأسرة كبيرة، فإن ذلك ينعكس على مستوى معيشتها بشكل سلبي، ويحرمها من كل هذه الميزات، ويعرضها للكثير من المتاعب فضلاً عن الحاجة والعوز.

كما تم تعزيز الوضع القانوني للمرأة الليبية عبر السنين، فقد تم إلغاء القانون 176 لسنة 1972 المتعلق بحقوق المرأة في الزواج والطلاق، وحل بدلاً منه القانون رقم 10 لسنة 1984، الذي صاغه مؤتمر الشعب العام بناء على قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية سابقاً، ولكن نظراً لغياب المرأة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، على الرغم من تشجيع النظام، فلقد تأثر القانون بوجهات نظر الذكور الذين كانوا يعارضون أي تغيير في وضع المرأة، ولكن بعد ذلك تم تعديل بعض مواد هذا القانون بصدور القانون رقم 22 لسنة 1991. وكان الغرض من التغييرات في قانون الزواج والطلاق إعطاء المرأة وضعاً أفضل وحقوقاً أقوى داخل الزواج، حيث لم يعد مسموحاً للرجل، وفقاً للمادة 13 من القانون رقم 22، أن يتزوج زوجة ثانية إلا بموافقة زوجته الأولى أو بإذن من المحكمة. ولقد استبدلت هذه المادة من قانون رقم 10 والمعدلة بالمادة الأولى من القانون رقم 22 لسنة 1991 بالآتي: يجوز للرجل أن يتزوج بامرأة أخرى إذا وجدت أسباب جدية وبتوافر أحد الشرطين الآتيين: موافقة الزوجة التي في عصمته أمام المحكمة الجزئية المختصة، وصدور حكم بالموافقة من المحكمة الجزئية، حيث يترتب على عدم مراعاة هذين الشرطين بطلان الزواج وللمرأة الأولى أن تتقدم بدعوى شفوية أو كتابية ترفعها لطلب تطليق الزوجة الثانية (قانون رقم 9، 1993: 122-123).

وتتمتع المرأة في ليبيا بحقوقها الكامل في المواطنة، ولها نفس حقوق الرجل المتعلقة باكتساب الجنسية أو تغييرها والاحتفاظ بها أو استبدال جنسية أخرى بها. فمن حق المرأة أن تتنازل عن جنسيتها إذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها. وليس للمرأة حق الرجل فيما يتعلق بنقل الجنسية أسوة بالرجل الذي يحق له نقل جنسيته إلى أبنائه من زوجة أجنبية. حيث يحصل الأبناء من أب ليبي وأم غير ليبية على الجنسية الليبية، ولا يحق للأبناء من أم ليبية وأب غير ليبي الحصول على الجنسية وتطلب منه تأشيرة دخول للبلد.

العوامل المؤثرة في تطوير أوضاع المرأة الليبية ودفعها إلى ميادين العمل ما يلي:-

- 1- التعليم ومحو الأمية:- المرأة الأمية لا تستطيع أن تمارس دوراً فاعلاً في قوة العمل، كما لا يمكنها إقناع الرجل بحقوقها إذا كان جاهلاً وأمياً، فلامية تعيق التنمية.
- 2- التوجيه والتدريب:- التوجيه والتدريب يكسب المرأة خبرة جديدة ويرفع كفاءتها الإنتاجية، فالتدريب عاملاً مهماً يساهم في تنمية الموارد البشرية، ويعد الأفراد في الوظائف والمهن المختلفة.
- 3- النظم والتشريعات:- التشريعات لابد أن تستهدف تدعيم مكانة المرأة وتحريرها والعمل على مساواتها في الحقوق والواجبات من أجل تطوير أوضاعها، وإقرار حقها في التمتع بالامتيازات والحقوق الممنوحة لها، والتي تضمنها التشريعات المتعلقة بتوظيف المرأة وراعت فيها تنظيم شؤون الأسرة وتربية الجيل الجديد (الزبيدي، 1995 : 35).

- 4- الخدمات المساعدة:- تمثل المرأة العنصر الأساسي في بناء الأسرة بحكم دورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي، ولغرض تمكين المرأة من ممارسة جميع أدوارها يجب توفير الخدمات

المساعدة لها من أجل تسيير الجمع بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها في العمل من خلال إنشاء

دور الحضانة، وتشجيعها على العمل.

الإجراءات المنهجية:-

منهج البحث وأداتها:- في ضوء الأهداف المحددة لهذا البحث التي تعد من الدراسات الوصفية التحليلية، تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع البحث واختيار عينة تمثله، والدراسة الحالية باعتبارها تهدف إلى التعرف على دور المرأة في تنمية وتطوير مجتمعتها، فإن المنهج المناسب لها هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، باعتباره أكثر أنماط البحوث الوصفية شيوعاً، فعن طريقه يتمكن الباحث من جمع المعلومات والحقائق عن الظاهرة المدروسة " المرأة " ومدى فاعلية دورها في تنمية المجتمع، ثم تحليلها وتفسيرها والوصول إلى النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة بالنسبة لنا في الوصول إلى أهم المشاكل التي تعيق المرأة ومحاولة إيجاد الحلول لها، واعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان لجمع البيانات.

مجتمع البحث وعينته:- يشمل مجتمع البحث مجموعة من الموظفين العاملات بقطاعات مختلفة بمدينة طرابلس، وقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة، وهي كافية لتعميم النتائج. وتكونت عينة البحث من (128) مفردة على اعتبار أن هذا الحجم مناسب لدراسة موضوع البحث، ويمكن الباحثة من الإجابة على تساؤلات الدراسة، وبدأت الدراسة الميدانية من (1-6-2023) وانتهت في (3-7-2023).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة وتحليل البيانات:-

تم استخدام تحليل البيانات في هذه الدراسة تحليل متغير واحد (وصف العينة) حيث اعتمدت الباحثة تحليل النسب المئوية وتكرارات في جداول إحصائية بسيطة.

الجدول رقم (1) توزيع المبحوثين وفقاً للعمر.

العمر	التكرار	النسب المئوية %
29 – 21	43	33.5
38- 30	35	27.3
47- 39	31	24.2
56 – 48	19	14,8
المجموع	128	100

يتضح من خلال نتائج الجدول بأن أعلى نسبة كانت (33.5%) للنساء العاملات من الفئة

العمرية (29 – 21) مما يدل على أن أغلب النساء العاملات هن من جيل الشباب ، وهذا قد يكون

مؤشراً إيجابياً للمشاركة الأوسع في عملية التنمية البشرية على اعتبار أن هذه الشريحة العمرية

تكون شريحة نشطة في جميع المجالات.

جدول رقم (2) توزيع المبحوثين وفقاً للأسباب الدافعة لعمل المرأة

أسباب عمل المرأة	التكرار	النسب المئوية %
رغبة شخصية	34	27
حاجة مادية	36	28.1
الهروب من المنزل	12	9,3
تحقيق الذات	46	35,9
المجموع	128	100

يوضح الجدول رقم (2) أن أول سبب يدفع المرأة للعمل يتمثل في تحقيق الذات وذلك بنسبة

35,9 %، تليها الحاجة المادية بنسبة 28,1 % والرغبة الشخصية بنسبة 27 %، بينما الهروب من

المنزل بنسبة 9.3 %. وهذا يدل على أن ظروف الحياة وغلاء المعيشة السبب الرئيسي لعمل المرأة للمساعدة في نفقات الأسرة، كما أن عملية التغير جعلت المرأة تكتسب أدواراً اجتماعية إضافية، نتيجة لانتشار التعليم الذي يعتبر عنصراً مهماً في تأسيس الصورة الايجابية للمرأة نفسها. وإن تطور مكانة المرأة مرهون بخروجها للعمل وحصولها على أجره خاصة بها واكتسابها وعياً أكثر بذاتها، فعمل المرأة يهيئ لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات،

جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لاعتقاد المرأة بأن مشاركتها في التنمية ضرورية

لتنمية المجتمع.

النسب المئوية %	التكرار	مشاركة المرأة ضرورية لتنمية المجتمع
82,8	106	اعتقد ذلك
17,2	22	لا اعتقد ذلك
100	128	المجموع

يتضح من الجدول رقم (3) أن 82,8 % من أفراد العينة يعتقدون بأن مشاركة المرأة في التنمية ضرورية لتنمية المجتمع، في حين ما نسبتهم 17.2 % لا يعتقدون ذلك. وهذا راجع إلى ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن على تحدي الصعوبات التي تواجههن. فالمرأة لها دور مهم في عملية التنمية وتطوير المجتمعات باعتبارها عنصر بشري أساسي في المجتمع، وأنساناً له حقوق وعليه واجبات، كما أنها تمثل نصف القوى البشرية، لذا من الضروري الاهتمام بالدور الذي تقوم به في مسيرة نمو وتطور المجتمعات.

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لأكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في

التنمية.

النسب المئوية %	التكرار	الصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة
-----------------	---------	-----------------------------------

الأجور	10	7,8
التشجيع من قبل الآخرين	32	25
نظرة المجتمع	58	45,3
تعدد الأدوار	15	11,7
الشعور بعدم الثقة	13	10,3
المجموع	128	100

يبين الجدول رقم (4) أن 45.3 % من أفراد العينة يواجهن مشكلة نظرة المجتمع، في حين ما نسبتهن 25 % يلقين تشجيع من الآخرين، و 11.7 % يعانين مشكلة تعدد الأدوار. وهذا يعني أن معظم أفراد العينة يشعرون بأن المجتمع ينظر لهن نظرة دونية ويأنهن غير قادرات على المشاركة في بناء وتطوير المجتمع مع أنهن يمثلن نصفه.

جدول رقم (5) يبين توزيع المبحوثين وفقاً لاستطاعة المرأة تحمل أعباء المسؤوليات إضافة

لمسؤوليات البيت.

استطاعة المرأة تحمل مسؤوليات العمل والبيت	التكرار	النسب المئوية %
نعم	83	64.8
لا	45	35.1
المجموع	128	100

يتضح من الجدول رقم (5) أن 64.8 % من أفراد العينة يستطيعن تحمل أعباء المسؤوليات الأخرى، في حين ما نسبتهن 35.1 % عكس ذلك. وهذا يعني أن القدرات والمهارات التي تمتلكها المرأة تمكنها من تحمل المسؤوليات، إضافة إلى تصميمها وإرادتها في إثبات وجودها.

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لتعدد الأدوار يضعف قدرة المرأة على المشاركة في

التنمية.

دور المرأة الليبية في تنمية المجتمع الليبي (627-658)

النسب المئوية %	التكرار	تعدد أدوار المرأة يضعف قدرتها على المشاركة
43.7	56	نعم
56.2	72	لا
100	128	المجموع

يوضح الجدول السابق أن 56.2 % من أفراد العينة لا يعتقدون أن تعدد ادوار المرأة تعيقها على المشاركة في التنمية، في حين ما نسبتهم 43.7 % عكس ذلك. هذا يعني أن تعدد ادوار المرأة يزيد من قوتها وإرادتها في إثبات مدى كفاءتها وقدرتها على الحفاظ على أسرتها وإدارتها بالشكل الذي يضعها في الموقع الفاعل في تنمية المجتمع، ويجعلها قادرة على أن تكون ركناً أساسياً في هذه التنمية.

جدول رقم (7) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة يحد من حركتها

النسب المئوية %	التكرار	ضعف ثقة المجتمع بالمرأة يحد من مشاركتها
76.5	98	نعم
23.4	30	لا
100	128	المجموع

يوضح الجدول السابق أن 76.5 % من أفراد العينة يعتقدون أن ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة يحد من حركتها، في حين ما نسبتهم 23.4 % عكس ذلك. وهذا يعني أن النظرة السلبية للمرأة وبأنها كائن ضعيف جسدياً وعقلياً وغير قادر على الإنتاج يضعف من مشاركتها في تطوير مجتمعه.

جدول رقم (8) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً للأسباب التي تعيق التنمية

النسب المئوية %	التكرار	الأسباب التي تعيق التنمية
47,6	61	عدم توفر الفرص
21,8	28	التمسك بالعادات والتقاليد القديمة

دور المرأة الليبية في تنمية المجتمع الليبي (627-658)

21,8	28	عدم تعاون الحكومة مع الأفراد
8,5	11	عدم المساواة بين الرجل والمرأة
100	128	المجموع

يوضح الجدول السابق أن 47.6 % يعتقدون عدم توفر الفرص أحد الأسباب التي تعيق

التنمية، بينما أشارت 21.8% بأن التمسك بالعادات والتقاليد القديمة، وعدم تعاون الحكومة مع الأفراد تعد أحد أسباب إعاقة التنمية. وهذا يعني أن إتاحة الفرص أمام الأفراد أهم العوامل التي تطور المجتمع.

جدول رقم (9) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لعدم الاستقرار يحد من مشاركة المرأة بالتنمية.

النسب المئوية %	التكرار	عدم الاستقرار يحد من مشاركة المرأة بالتنمية
74.2	95	نعم
25.8	33	لا
100	128	المجموع

اتضح من الجدول بأن 74.2 % يعتقدون بأن عدم استقرار الأوضاع في البلد انعكست سلباً على

مشاركة المرأة بالتنمية، في حين ما نسبتهم 25.8 % لا يعتقدون ذلك. وهذا يدل أن الاستقرار الأمني يشجع المرأة على العمل والمشاركة في تنمية مجتمعتها .

جدول رقم (10) يوضح توزيع المبحوثين وفقاً لأسباب عدم مشاركة المرأة بالتنمية.

النسب المئوية %	التكرار	أسباب عدم مشاركة المرأة بالتنمية
23	29	العادات والتقاليد
29	37	عدم الاستقرار السياسي
48	62	عدم توفر الأمان الاجتماعي
100	128	المجموع

يوضح الجدول السابق أن 48 % يعتقدون بأن عدم توفر الأمان يؤثر سلباً على مدى مشاركتهن في التنمية، بينما أشارت 29% بأن عدم الاستقرار السياسي يأتي في المرتبة الثانية تليها العادات والتقاليد بنسبة 23%. وهذا يعني أن الأمن والأمان والاستقرار عامل مهم في رقي وتنمية المجتمع، حيث أنه يشعر الأفراد بالطمأنينة ويحفزهم على العمل لذلك يجب تحقيقه.

نتائج الدراسة:-

- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (33.5%) من النساء تتراوح أعمارهم ما بين (21 – 29) مما يدل على أن أغلب النساء العاملات هن من جيل الشباب، وهذا قد يكون مؤشراً إيجابياً للمشاركة الأوسع في عملية التنمية البشرية على اعتبار أن هذه الشريحة العمرية تكون شريحة نشطة في جميع المجالات.

- بينت نتائج الدراسة أن غالبية النساء يعملن لغرض تحقيق الذات وذلك بنسبة 35,9 %، بينما ما نسبتهن 28,1 % يعملن لغرض الحاجة المادية. وهذا يدل على أن رغبة المرأة في إثبات وجودها وإظهار قدراتها وإمكانياتها، بالإضافة إلى ظروف الحياة وغلاء المعيشة ورغبتها في المساعدة في نفقات الأسرة هما العاملان الرئيسيان لعمل المرأة.

- كشفت نتائج الدراسة أن غالبية النساء العاملات لديهن ثقة بأنفسهن وقدرة على تحدي الصعوبات والتوفيق بين أدوارهن كربات بيوت وبين عملهن وذلك بنسبة 82,8 %. وهذا يعني أن هناك تنوع في أدوار المرأة نتيجة للتغيرات والتطورات العملية والتكنولوجية والتحديث فبعدما كانت تقليدية فقط أصبح بإمكانها القيام بأكثر من دور بحيث لا يتعارض مع ثقافة المجتمع الذي تنتمي له.

- أتضح من نتائج الدراسة أن 45.3 % من أفراد العينة يواجهن مشكلة نظرة المجتمع، في حين ما نسبتهن 25 % يلقين تشجيع من الآخرين. وهذا يعني أن معظم أفراد العينة يشعرون بأن المجتمع ينظر لهن نظرة دونية وبأنهن غير قادرات على المشاركة في بناء وتطوير المجتمع، وأنه رغم التغيرات التي مر بها المجتمع الليبي على امتداد تاريخه الاجتماعي لم تتغير نظرة المجتمع للمرأة إلا قليلاً على الرغم من فاعليتها الاجتماعية وفي مختلف الأصعدة.
- أوضحت نتائج الدراسة أن 64.8 % من أفراد العينة يستطعن تحمل أعباء المسؤوليات الأخرى إلى جانب مسؤولياتهم المنزلية. وهذا يعني أن القدرات والمهارات التي تمتلكها المرأة تمكنها من تحمل المسؤوليات، إضافة إلى تصميمها وإرادتها في إثبات وجودها.
- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 56.2 % من أفراد العينة لا يعتقدون أن تعدد ادوار المرأة تعيقها على المشاركة في التنمية، في حين ما نسبتهن 43.7 % عكس ذلك. هذا يعني أن تعدد ادوار المرأة يزيد من قوتها وإرادتها في إثبات مدى كفاءتها.
- أن نسبة 76.5 % من أفراد العينة يعتقدون أن ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة يحد من حركتها، مقابل 23.4 % لا يعتقدون ذلك. وهذا يعني أن النظرة السلبية للمرأة وبأنها كائن ضعيف جسدياً وعقلياً وغير قادر على الإنتاج يضاعف من مشاركتها في تطوير مجتمعه.
- كشفت النتائج أن 74.2 % يعتقدون بأن عدم استقرار الأوضاع في البلد انعكست سلباً على مشاركة المرأة بالتنمية، في حين ما نسبتهن 25.8 % لا يعتقدون ذلك. وهذا يدل أن الاستقرار الأمني يشجع المرأة على العمل والمشاركة في تنمية مجتمعه.

- بينت النتائج أن 48 ٪ يعتقدون بأن عدم توفر الأمان يؤثر سلباً على مدى مشاركتهم في التنمية، بينما ما نسبته 23 ٪ يرين العادات والتقاليد. وهذا يعني أن الأمن والأمان والاستقرار عامل مهم في رقي وتنمية المجتمع ، حيث أنه يشعر الأفراد بالطمأنينة ويحفزهم، كذلك ما تزال العادات والتقاليد والقيم والأعراف تلعب دوراً فاعلاً في تشكل نظرة الأفراد الذكور حيال المرأة، بالإضافة إلى عدم تعاون الحكومة مع الأفراد تعد أحد أسباب إعاقة التنمية.

- أسفرت الدراسة بأن الدعم المعنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز من أهم وسائل دعم المرأة العاملة للمساهمة في عملية التنمية البشرية في المجتمع العربي الليبي.

التوصيات:-

- العمل على دعم الجهود التي تسعى لتحقيق التنمية البشرية والمستدامة وإدماج المرأة فيها.
- وضع الآليات المناسبة التي تمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في كافة مؤسسات الدولة.
- تصميم برامج خاصة لتأهيل المرأة الليبية وتشجيعها بالمبادرة لتأسيس مشروعات بجهودها الخاصة وفي منطقتها المحلية ، مما يساعد بالنهوض بعملية التنمية البشرية في المجتمع الليبي.
- ضرورة العمل على مساعدة ودعم المرأة معنوياً في حل المشكلات وتذليل الصعوبات التي تواجهها وعلى كافة المستويات، وتوفير الظروف الملائمة لتمكينها من المشاركة في التنمية.
- العمل على توسيع المجالات التدريبية التقنية الجديدة والمتنوعة للمرأة بما تتناسب وقدراتها وإمكانياتها لزيادة مساهمتها في الإنتاج والرفع من كفاءتها.

المراجع:-

- 1- أحمد سالم الأحمر، (2004)، علم اجتماع الأسرة، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت
- 2- إسماعيل سعد، (1998)، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

3- الدوكالي مفتاح الطرشاني، (2010)، الأسرة العربية وتحديات العولمة، مركز الدراسات الاجتماعية،

دار الكتب الوطنية، بنغازي.

4- رابح درواش، (2011) ، علم اجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

5- رقية طه جابر العلوني، (2006)، دور المرأة المسلمة في التنمية، دراسة عبر المسار التاريخي، أوائل للطباعة،

البحرين.

6- زكريا فودة (1985)، دراسات في المجتمع المصري المعاصر، دار المعارف، القاهرة.

7- سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، (1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق.

8- سناء الخولي، (1974)، الأسرة في عالم متغير، الهيئة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.

9- صالح محمد أبو جادو، (2002)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3،

عمان.

10- عايدة عبد الله أبو صايمة، (1997)، المرأة في الوطن العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

11- عبد الجليل حليم، (1988)، الثقافة والتنمية، مجلة الثقافة والتحول الاجتماعي، الدار البيضاء،

منشورات عكاظ.

12- عبد الرؤوف الضبع، (2008)، علم الاجتماع العائلي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

13- عبد القادر القصير، (1999) ، الأسرة المتغيرة من مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية،

للطباعة والنشر، القاهرة.

14- عبد المنعم شوقي، (1989) ، الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية ، مكتبة النهضة المصرية ،

القاهرة .

15- عبد الكريم حسين، (2000)، المنعكسات الاجتماعية للتنمية في القطر السوري، مجلة جامعة دمشق،

المجلد 16، العدد 1.

16- عدنان أبو مصلح، (2006)، معجم علم الاجتماع، ط1، دار المشرق الثقافي، الأردن.

17- على شلق، (1992) المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مركز

دراسات الوحدة العربية.

18= فيروز مامي زراقة، (2014) مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع.

19- كلارنس تبول، ترجمة طه الحاج وآخرون، (1988)، السلوك الإنساني في الإدارة التربوية، الدار العربية

للتوزيع والنشر، عمان.

20- محمد عبد القادر عطية، (2000)، اتجاهات جديدة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

21- محمد الزبيدي، (1995)، عمل المرأة العربية الواقع وأفاق التطوير، مجلة العمل، العدد (69)، الأردن،

عمان.

22- محمود الكردي، (1979)، اجتماعيات التنمية، دار المعارف، القاهرة.

23- مفيدة خالد الزقوزي، (1992) أنماط الزواج في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية

العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة الفاتح سابقا.

24- منير البعلبيكي، موسوعة المورد، المجلد الرابع، دار العلم للملايين، 1981.

25- مولود زايد الطيب، (2001)، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر،

عمان.

26- نادر أبو شيخة، (1990)، المرأة العربية والعمل بقطاع الإدارة العامة في الدول العربية، المجلة العربية

للإدارة، المجلد (14)، العدد (4).

- 27- ناصر ثابت، (1983)، المرأة والتغيرات الاجتماعية المرافقة، منشورات السلاسل، الكويت.
- 28- نبيل السماطوي، (1981)، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2.
- 29- هنري عزام، (1999)، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية " المرأة العربية بين ثقل الدافع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المراجع الأجنبية:-

- 30- D. Morgan: social Theory and the family, London, R.K.P, 1975, PP32-36 □
- 31-Thomas Y. crowell com, George A Thedor son and Achille.
AmodernDictionary of soclology, New York. 1969.p52.
- 32-T. Parsons, Essays in sociological Theory, free, press,1964 N.Y ,p 192
- 33-T. Parsons, Essays in sociological Theory, free, press,1964 N.Y ,p 192 □

التقارير:-

- 34- برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، 1998.
- 35- برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية، 2009.
- 36- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، عبد الغني أبو غنية، السياسات التعليمية والتدريبية وتأثيرها على التنمية البشرية ، تقرير غير منشور، 2005 - 2006
- 37- قانون رقم (9) لسنة 1993، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنة 84 بشأن الزواج والطلاق وأثارهما، الجريدة الرسمية، العدد 5، 1993.
- 38- اللجنة الشعبية العامة، قرار رقم (118)، بشأن إعادة تنظيم الجامعات تقرير بعض الأحكام في شأنها، سرت، ليبيا، 2004، مادة (1 / 2).